Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland in Qatar
السفارة السويسرية بدولة قطر

GENEVA WATER HUB

Blue Peace
MIDDLE EAST
For the Future of Our Water

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

تقـريـر فـعالـية

دبلوماسية المياه وحوكمتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أبريل 2026
الدوحة، قطر

إخلاء مسؤولية:
تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير وجهات نظر الخبراء الذين شاركوا في الطاولة المستديرة حول دبلوماسية المياه وحوكمتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عُقدت في سبتمبر 2025، ولا تعكس آراء المؤسسات التي ينتمون إليها أو الجهات المنظمة أو الناشرة.

وصف الصورة:
السد العالي، مصر. (شاتيرستوك)

تقرير فعالية

دبلوماسية المياه وحوكمتها
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أبريل 2026
الدوحة، قطر

جدول المحتويات

الملخّص التنفيذي 1

المقدّمة 2

القسم الأول: المياه وبناء السلام، والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3

القسم الثاني: المياه كأداة دبلوماسية 7

القسم الثالث: حوكمة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 11

الخلاصة 15

الملحق 1: قائمة المشاركين 16

الملحق 2: جدول أعمال الطاولة المستديرة 17

الملخّص التنفيذي

يعرض هذا التقرير أبرز الخلاصات التي انتهت إليها الطاولة المستديرة المعنونة "دبلوماسية المياه وحوكمتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، والتي عُقدت يومي 28 و29 سبتمبر/أيلول 2025 في مقر مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في الدوحة، قطر. وقد نظّم مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هذه الفعالية بالشراكة مع جنيف واتر هب ومبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط، وبدعم من سفارة سويسرا في قطر. وجمعت الطاولة المستديرة ممارسين وخبراء إقليميين ودوليين، وصنّاع سياسات، وباحثين، وفاعلين دبلوماسيين لديهم خبرات في بناء السلام والبحث التقني والإصلاح المؤسسي في بعض أكثر مناطق العالم معاناة من شحّ المياه.

وفي ظل ما تشهده المنطقة من تغيرات متسارعة وتشتّت في هياكل الحوكمة، ناقش المشاركون كيف يمكن لدبلوماسية المياه أن تسهم في بناء الثقة، والوقاية من النزاعات، وتعزيز أطر حوكمة أكثر صمودًا وانطلاقًا من واقع المنطقة واحتياجاتها.

خلصت النقاشات إلى جملة من النتائج الرئيسية:

1. يتطلّب توظيف المياه توظيفًا فعّالًا في بناء السلام فهمًا عميقًا للعلاقات المعقدة بين الأطراف المعنية، ولمحدداتها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل سياق.
2. ثمة حاجة إلى إطار معياري مُصاغ بما يلائم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على نحو يُكمل القانون الدولي ويعكس واقع المنطقة واختلافات موازين القوة فيها.
3. في ظل غياب آليات مُلزمة لحماية البنية التحتية المائية أثناء النزاعات، يتعيّن على الفاعلين الإقليميين مضاعفة جهودهم لصون هذه المرافق الحيوية.
4. ينبغي أن تشكّل العلوم الركيزة الأساسية لدبلوماسية المياه، سواء عبر البحوث المشتركة، أو تبادل البيانات، أو الخرائط الهيدروسياسية، أو غيرها من الأدوات التحليلية.
5. من شأن التعاون التقني متعدد الأطراف في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود أن يسهم في بناء الثقة السياسية وتهيئة أرضية أكثر ملاءمة للمفاوضات.
6. تُعدّ القدرات المحلية، والمعارف المتجذّرة في المنطقة، وتملّك الفاعلين الإقليميين لآليات الدبلوماسية المائية، شروطًا أساسية لاستدامة هذا المسار.
7. تظلّ قضايا السيادة في صميم التفاوض حول الموارد المائية العابرة للحدود، ولا يمكن تجاوزها، لكن يمكن التعامل معها من خلال صيغ تعاون وظيفي وعملي.
8. يشكّل التخطيط المتكامل بين المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية (WEFE Nexus) شرطًا أساسيًا لبلورة نماذج حوكمة مائية قابلة للتوسّع والتطبيق على نطاق أوسع.
9. ينبغي أن تتجاوز الحوكمة التشاركية الحقيقية حدود المشاورات الشكلية، لتصل إلى التصميم التشاركي المؤسسي والمساءلة الفعلية.
10. لن تقود التكنولوجيا وحدها عملية الإصلاح؛ بل يتطلّب الأمر أطر حوكمة قوية ومرنة تضمن أن تُسهم الابتكارات التقنية في دعم منظومات أكثر قدرة على الصمود.

وأكدت الطاولة المستديرة، في مجملها، أنه رغم ما قد يكتنف الموارد المائية العابرة للحدود من احتمالات التنافس، فإنها يمكن أن تتحوّل إلى رافعة لتعاون أوسع، ولمزيد من الصمود المؤسسي، ولتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما أرست هذه الحوارات أساسًا لتنسيق مستدام، وتعاون بحثي في المراحل المقبلة، وتشكيل مجتمع ممارسة يُعنى بتطوير مسارات عملية للنهوض بدبلوماسية المياه وحوكمتها في المنطقة.

المقدّمة

تواجه الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضغوطًا متزايدة ناجمة عن تحديات ذات طابع سياسي، من بينها الخلافات الدبلوماسية، والنزاعات المسلحة، وضعف حوكمة المياه. وتتفاقم هذه التحديات بفعل الطبيعة العابرة للحدود لكثير من موارد المنطقة المائية، بما يفرض تعقيدات إضافية على مسارات دبلوماسية المياه وحوكمتها. كما أن دول المنطقة وصنّاع القرار فيها كثيرًا ما يُغلّبون الاعتبارات الوطنية الآنية على حساب التنسيق الإقليمي، رغم أن هذا التنسيق يظل عنصرًا حاسمًا لضمان استدامة المياه على المدى البعيد.

في مواجهة ذلك، سعت بعض الجهات الفاعلة في المنطقة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتوسيع تبادل المعرفة. كما دعت أطراف محلية ودولية، من بينها جنيف واتر هب، ومبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط، ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، إلى زيادة الدعم لآليات التنسيق والاتفاقات الكفيلة بحماية البنية التحتية والموارد المائية من آثار النزاعات المسلحة. من شأن هذه المقاربات التعاونية أن تسهم في تحسين ممارسات إدارة المياه، وإحياء العلاقات الدبلوماسية، وتهيئة الأرضية لتعاون إقليمي أشمل يتجاوز قطاع المياه وحده.

لمناقشة هذه التحديات، نظّمت الجهات الثلاث، بدعم من سفارة سويسرا في قطر، طاولة مستديرة حول حوكمة المياه ودبلوماسيتها في سبتمبر/أيلول 2025، جمعت خبراء وفاعلين من المنطقة وخارجها للبحث في أولويات جامعة في مجال السياسات العامة، وطرح أفكار لمبادرات متعددة القطاعات تركّز على النتائج وتسهم في تحسين العلاقات الإقليمية وتعزيز الاستقرار والازدهار.

وتناولت الطاولة المستديرة ثلاثة محاور رئيسية: المياه في بناء السلام، ودبلوماسية المياه، وحوكمة المياه. وجرت المناقشات وفق قاعدة تشاتام هاوس، حيث خُصصت الجلسة الأولى للتفكير في كيفية توظيف المياه في إدارة النزاعات وتسويتها وبناء السلام، فيما استعرضت الجلسة الثانية أداء المبادرات الحديثة في دبلوماسية المياه، وركّزت الجلسة الثالثة على الثغرات القائمة في أطر حوكمة المياه في المنطقة.

يعرض هذا التقرير أبرز الرؤى التي برزت خلال النقاشات، وهو موجّه إلى صانعي القرار، والمنظمات الإقليمية المعنية، والمحللين المهتمين بقضايا المياه في المنطقة. وقد اتفقت الجهات المنظمة على البناء على مخرجات هذه الطاولة عبر فعاليات ولقاءات لاحقة تُفضي إلى مقترحات عملية في مجال السياسات العامة، بما يسهم في صون الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضمان استدامتها للأجيال المقبلة.

القسم الأول: المياه وبناء السلام، والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ركّزت الجلسة الأولى من الطاولة المستديرة على الدور المحتمل للمياه كأداة داعمة للمسارات السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات وبناء السلام.[i] وجرت النقاشات في إطار مقاربة "المياه من أجل السلام" القائمة على ثلاثة محاور رئيسيّة يعتمدها جنيف واتر هب على المستوى العالمي وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص، ألا وهي القانون الدولي وتجنيب المياه ومرافقها من آثار الحرب ودبلوماسية العلوم.

استهلّ ثلاثة خبراء الجلسة بطرح خبراتهم وتصوّراتهم بشأن تطبيق هذه الركائز بما يسهم في تحسين العلاقات في المنطقة. وأعقب ذلك نقاش أعمق مع المشاركين ضمن ثلاث مجموعات عمل متخصّصة، ركّزت على تحديد الممارسات المجدية ورصد الثغرات القائمة وطرح توصيات عمليّة لتعزيز تقاسم الموارد المائية وصون مرافق المياه، بما يشمل الحماية والوقاية والتعاون، دعماً لجهود السلام في المنطقة.

تمحورت النقاشات حول الأسئلة الرئيسيّة التالية:

- كيف يمكن توظيف المياه لتعزيز العلاقات السلمية على امتداد المنطقة؟
- إلى أي مدى يمكن الاستمرار في التعويل على القانون الدولي لخدمة مصالح المنطقة، في ظلّ تصاعد توظيف المياه كسلاح وكمدخل لانتهاك سيادة الدول؟
- كيف يمكن العمل بشكل جماعي لتحييد المياه عن النزاعات، سواء بين الدول أو داخلها، وكيف يمكن للمياه أن تسهم في تعزيز الصمود الإقليمي ودعم مسارات السلام والمصالحة؟
- في ظلّ التحولات السياسية المتسارعة، ما الدور الذي يمكن أن تؤدّيه البيانات المرتبطة بالمياه ودبلوماسية العلوم في ترسيخ تعاون أكثر استدامة وفعالية بين دول المنطقة؟

المحاور

تسييس المياه

أجمع المشاركون على أنّ المياه بحدّ ذاتها ليست سبباً للنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنّها باتت تُوظَّف بشكل متزايد في سياق الصراعات، ما يفرض التعامل مع دورها الجيوسياسي في إطار العلاقات الدولية. كما رأوا أنّ مقاربة إدارة الموارد المائية العابرة للحدود بطريقة تقنية بحتة لا تكفي لبناء ترتيبات مستدامة قادرة على الصمود في وجه التحدّيات المناخية أو دعم مسارات السلام. ومع ذلك، اعتبروا أنّ مشاركة البيانات هي واحدة من الأدوات القادرة على الإسهام في الحدّ من تسييس النزاعات على المياه. كما شدّد المشاركون على أولويّة دعم الخبرات العلمية والمعرفية، بما يتجاوز الأطر التقنية، خصوصاً في عمليات صنع القرار والمفاوضات. فمن شأن ذلك الحدّ من تسييس قضايا المياه وتقليص طابعها الأمني.

قيود القانون الدولي

أظهرت المنظومة القانونية الدولية التي نشأت بعد عام 1945 قدرة محدودة على التعامل مع النزاعات المائية المعاصرة وتسويتها. كما كشفت النزاعات الإقليمية الأخيرة عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي وتباين في معايير إنفاذه، ما

i. بناء السلام في السياق البيئي هو عملية تسعى إلى تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم من خلال دمج الاعتبارات البيئية في الحوكمة، وإدارة النزاعات، وجهود التعافي.

أثار مزيداً من الشكوك بشأن فاعليته وجدوى مبادئه. ومع ذلك، سلّط المشاركون الضوء على جملة من المداخل القادرة على تعزيز فاعلية القانون الدولي في إدارة العلاقات داخل الدول. وما بينها، شرط توافر إرادة سياسية كافية. تشمل هذه المداخل الوقاية وبناء الثقة وتفعيل آليات التسوية الإلزامية للنزاعات، وتقوية منظومات الامتثال والمساءلة، وإدماج مقاربات تشمل المياه الجوفية، وتتبنّى منظوراً أشمل على مستوى الأحواض المائية، إلى جانب مراجعة الاتفاقيات والترتيبات القانونية المرنة وتحديثها بشكل دوري بما يواكب الظروف الهيدرولوجية.

تبادل البيانات (دبلوماسية العلوم)

تتوافر نماذج جيّدة في المنطقة تظهر كيف يمكن للتبادل العلمي بين الشركاء أن يسهم في ترسيخ الثقة وتعزيز القدرة على الاستجابة للمخاطر الطبيعية. وقد سلّط المشاركون الضوء على الدراسات البحثية المشتركة على أنّها من بين أدوات بناء الثقة ووسائل معالجة الخلافات. كما تتيح تقنيات الاستشعار عن بعد والنمذجة الهيدرولوجية والذكاء الاصطناعي نقل حوكمة المياه من مقاربات قائمة على المواقف إلى صنع القرارات المستندة إلى الأدلّة. تسهم هذه الأدوات معاً في قياس استخدام المياه ومراقبة الأحواض النهرية العابرة للحدود والتحقّق من البيانات التي تتمّ مشاركتها وتقييم تدفّقات المياه السطحية والجوفية، بما يعزّز تنفيذ اتفاقيات تقاسم المياه والالتزام بها.

وتُعدّ التحليلات الهيدروسياسية من الأدوات التي أثبتت نجاحها في مجال التعاون حول المياه العابرة للحدود وبناء علاقات أوسع بين الدول. ونظراً لأنّ معظم الدول العربية تقع في مناطق المصبّ، فإن نماذج الحوكمة والدبلوماسية الإقليمية المستقبلية يجب أن تراعي هذا الواقع الجغرافي وما يرافقه من اختلال في موازين القوى. وقد أجمع المشاركون على الأهميّة المحورية للبيانات ودبلوماسية العلوم في ردم فجوات المواقف بين الدول المتشاطئة.

حماية البنية التحتية المائية في خلال النزاعات

يخلّف التدمير المتعمّد للبنية التحتية المائية في مناطق النزاع تداعيات جسيمة وطويلة الأمد على السكّان المدنيين، وهي جميعها، تداعيات يمكن توقّعها سلفاً. وأشار المشاركون إلى نمط يتكرّر عبر مختلف السياقات، حيث تُستهدف شبكات المياه والكهرباء غالباً في المراحل الأولى من النزاعات المسلّحة. كما نبّهوا من أنّ تصنيف منشآت المياه كـ"أعيان ذات استخدام مزدوج" في القانون الدولي الإنساني هو ثغرة جوهرية، تُستخدم مراراً لتبرير استهدافها.
إلى ذلك، لفت المشاركون إلى أن الأطر القانونية والمؤسّسية القائمة، والمصمّمة أساساً لتحكم النزاعات بين الدول، لا تزال غير مهيّأة لمواكبة الانتهاكات المعاصرة وتفتقر إلى آليات فعّالة للرصد والمحاسبة. وعليه، تركّزت النقاشات على الجهود المحليّة والوطنية الرامية للحدّ من التداعيات التي تعيق الوصول إلى مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، ومجمل احتياجات الحياة اليومية. وشدّد المشاركون على أهمية ترسيخ الممارسات المثلى والدروس المستفادة، بما يعزّز جاهزية الاستجابة مستقبلاً.

النتائج الرئيسية

المياه مسألة سياسية

حوكمة المياه مرتبطة بالسياسة، فسواء تعلّق الأمر بإتاحة الوصول إلى المياه محليّاً أو التعاون العابر للحدود، تبقى الاعتبارات السياسية حاضرة دائماً. إذ إنّ النزاعات بطبيعتها سياسية ومعقّدة وغير خطيّة.

عند تناول المياه كأداة محتملة لبناء السلام، يبرز الدور المحوري للسياسة في تحديد أنماط الوصول إلى الموارد وتوزيعها وتسوية الخلافات بشأنها. في هذا السياق، يتطلّب توظيف المياه بفعاليّة فهماً لتشابك العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية، إلى جانب استيعاب السياقين الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، بما يساعد على تحديد الديناميات التي تقود إمّا إلى التعاون أو إلى النزاع.

لا يُعدّ النظر إلى المياه كقضية سياسية موقفاً معيارياً، بل ضرورة عمليّة. فتجاهل الاقتصاد السياسي واختلال موازين القوّة وديناميات النزاع، سبق أن قوّض مراراً اتفاقيات مياه تبدو سليمة من الناحية التقنية في المنطقة. وعليه، يجب أن تصمَّم أي مقاربة توظّف المياه في بناء السلام كعمليّة سياسية تستند إلى المعرفة العلمية، لا كمسعى تقني بحت.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى إطار معياري مُصمّم على قياسها

رغم تراجع الالتزام بالقانون الدولي، فهو يظلّ أساساً لا غنى عنه. ومع ذلك، فإنّ محدودية فعالية المنظومة الدولية تستلزم إنشاء إطار معياري مصمّم على قياس الشرق الأوسط، يحدّد المبادئ المتعلّقة بالمنطقة ويحظر توظيف المياه كسلاح ويعطي الأولوية للوقاية الاستباقية، مع مراعاة خصوصيات المنطقة، بما في ذلك الشريعة الإسلامية والمصادر القانونية أخرى. في هذا السياق، تبرز ضرورة التحوّل من مقاربة تُفرض من الأعلى إلى أخرى تصاعدية، تتعاون فيها الدول المتشاطئة على تطوير أطرها المعيارية، على أن تستند إلى مبادئ "تكافؤ المكانة والمساواة والملكية المشتركة"، بما يبني شراكات حقيقية بدلاً من إعادة إنتاج اختلالات القوة.

عملياً، دعا المشاركون إلى البناء على الجهود السابقة لتصميم أطر بما تتلاءم مع سياق المنطقة واحتياجاتها. كما أن الرجوع إلى المبادرات الإقليميّة، مثل اتفاقيات الأحواض وأطر جامعة الدول العربية، والتقاليد القانونية المستندة إلى الدين يمكن أن يشكّل قاعدة عمليّة لدفع التقارب المعياري قدماً.

رجل يملأ صهريج الماء من منشأة لتوزيع مياه الآبار الجوفية في بيروت، 3 يوليو 2025. (تصوير: جوزيف عيد / وكالة فرانس برس)

حماية البنية التحتية للمياه

في غياب آليات مُلزمة تكفل حماية البنية التحتية المائيّة من الدمار أو التوظيف كسلاح في النزاعات، تبرز الحاجة إلى إجرائين رئيسيّين: أولاً، بناء قاعدة أدلة شاملة وموثوقة لا تقبل التشكيك، توثّق استهداف منشآت المياه وتدعم جهود المحاسبة. وثانياً، تطوير وتعزيز "قائمة عدم الاستهداف" للبنية التحتية المدنية والمنشآت الحيوية لبقاء السكان، بما يرسّخ الاعتراف بها بموجب القانون الدولي. كما ينبغي إدماج حماية الموارد المائية ضمن معايير الإجراءات التشغيلية الموحّدة والمراجعات القانونية.

منح الأولويّة لدبلوماسية العلوم

أشار المشاركون إلى نماذج ناجحة لمشاريع بحثية مشتركة تعكس دور دبلوماسية العلوم في بناء الثقة وترسيخ أسس علاقات الجوار. ومن بين الأمثلة مشروع حديث للاستشعار عن بعد تناول تدفّق المياه في حوض نهر اليرموك. كما لفت المشاركون إلى امتلاك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رصيداً مهمّاً من المعرفة المحليّة، يمكن، عند دمجه مع الممارسات الميدانية والتحاليل الهيدروسياسية وتوظيف التكنولوجيا، توسيع نطاقه إلى المستويين الوطني والإقليمي. وتبرز هنا فرص لدعم إنشاء منظّمات إقليميّة وتفعيل دورها كمنّصات للتعاون في حلّ المشكلات وإدارة الموارد بين الدول المتجاورة. وتتطلّب هذه الجهود دعماً عبر آليات رصد مستقلّة، تشمل تقييم الأضرار بالاستعانة بالأقمار الصناعية وأدوات التحقّق المفتوحة المصدر، بما يحدّ من تضارب الروايات ويعزّز مسارات المحاسبة.

الآفاق المستقبلية

يكمن التحدّي الرئيسي الذي يعترض توظيف المياه كمدخل لبناء السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في صعوبة إدارة هذا الملفّ كقضيّة سياسيةّ من دون انزلاقه نحو مقاربات أمنية بشكل مفرط، ولا يكمن في نقص الأدوات القانونية أو التقنية أو العلمية، بل ويتطلّب ذلك إبقاء المياه في صلب الأجندة السياسية، مع تجنّب تأطيرها كتهديد وجودي يرسّخ تصلّب المواقف ويقوّض فرص التعاون.

تستدعي مواجهة هذا التحدّي التحوّل من استجابات تفاعلية ومجزّأة نحو حوكمة استباقية قائمة على الأدلّة، تنطلق من واقع المنطقة واختلال موازين القوة فيها وهشاشة دول المصبّ. في هذا السياق، يقدّم نهج "المياه من أجل السلام"، عبر ركائزه المتمثّلة في القانون الدولي وصون مرافق المياه ودبلوماسية العلوم، إطاراً عملياً مرناً يدعم بناء الثقة، ويحدّ من مخاطر النزاع ويدعم علاقات مائية أكثر استدامة وتعاوناً في المنطقة.

القسم الثاني: المياه كأداة دبلوماسية

تناولت الجلسة الثانية من الطاولة المستديرة آفاق دبلوماسية المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالاستناد إلى تجربة مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط وإطارها المؤسسي. وانعقدت هذه الجلسة تحت عنوان «تعزيز دبلوماسية المياه: تجربة السلام الأزرق في الشرق الأوسط ورؤيتها للتعاون العابر للحدود»، وقد أتاحت للمشاركين، على تنوّع خلفياتهم، مساحة لتقييم الكيفية التي يمكن بها للمنصات الإقليمية المملوكة من قبل المنطقة أن تدفع التعاون حول المياه العابرة للحدود في الحالات التي أثبتت فيها القنوات الدبلوماسية التقليدية محدوديتها. ولم يقتصر النقاش على تشخيص التحديات المائية في المنطقة، بل سعى إلى تحديد الآليات التي أظهرت قدرة على الصمود عبر التحولات السياسية وتقلبات التمويل، والانخراط في أسئلة أساسية حول شروط استدامة التعاون، وسبل بناء الثقة في بيئات يغلب عليها انعدام الثقة، وكيف يمكن توسيع النجاحات الثنائية لتصبح أطرًا على مستوى الأحواض.

شهدت الجلسة مشاركة رفيعة المستوى من الآلية الإقليمية التابعة للمبادرة، وافتتحت بعرض حول مسار مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط منذ انطلاقها عام 2011 وصولًا إلى ترسيخها المؤسسي التدريجي. كما أثارت مداخلتان تاليتان نقاشًا معمّقًا حول الفجوة بين التميّز التقني والأثر الدبلوماسي، و دور البحث العلمي والتعليم بوصفهما بنية تحتية دبلوماسية. ثم توزّع المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل متوازية لمناقشة المحاور الموضوعية للجلسة.

المحاور

بناء الثقة

ناقش المشاركون آليات بناء الثقة، والمقاربات العملية التي تمكّن منصات الدبلوماسية المختلطة من مستوى المسار 1.5 من تجاوز انعدام الثقة المتجذر على مستوى الدول، في الحالات التي تكون فيها الدبلوماسية التقليدية قد بلغت طريقًا مسدودًا. كما استعرضوا التدابير التي أثبتت فاعليتها في سياق المنطقة، وبحثوا في كيفية تكرار هذه المقاربات بصورة منهجية عبر أحواض مائية مختلفة وتشكيلات سياسية متباينة.

بناء هياكل حوكمة قادرة على الاستمرار

تطرقت المناقشات هنا إلى البنية المؤسسية اللازمة لاستدامة دبلوماسية المياه على المدى الطويل، بما يتجاوز دورات التمويل والتحولات السياسية. كما تناولت الكيفية التي يمكن بها البناء على النجاحات الثنائية لتطوير أطر متعددة الأطراف على مستوى الأحواض، مستفيدة من نماذج إقليمية استمر فيها التعاون التقني حتى عندما توقفت المسارات السياسية.

التعامل مع القيود

استكشف المشاركون القيود البنيوية التي تؤثر في التعاون المائي، ولا سيما كيفية تعامل أشكال التعاون الوظيفي مع هواجس السيادة والحدود السياسية وتمكنّها من ذلك. وبدلًا من التسليم بضرورة تجاوز هذه القيود، دار النقاش حول ما إذا كان إدماج التعاون داخل الأطر السياسية القائمة يوفّر مسارات أكثر ديمومة من محاولات الالتفاف عليها. كما حظي دور ترابط المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية (NexusWEFE) في توسيع التأييد السياسي باهتمام لافت.

النتائج الرئيسية

التعاون التقني أساس لبناء الثقة السياسية

برزت إحدى الاستنتاجات المشتركة بين مجموعات النقاش المتعلقة بأهمية التعاون التقني في الحفاظ على استمرارية التعاون حتى عندما تكون العمليات السياسية معطّلة، شريطة أن تُصمَّم هذه المنصات على نحو ملائم. فالدراسات التقنية المشتركة القائمة على وقائع، المتوافق عليها، مثل مراقبة جودة المياه، والتقييمات الهيدرولوجية المشتركة، ومحطات القياس المنسقة، تستطيع أن توفّر نقاط انطلاق محايدة تُنمّي عادات التعاون من دون الاصطدام المباشر بقضايا السيادة منذ البداية. وأشار المشاركون إلى أمثلة من شمال أفريقيا استمرّ فيها التعاون التقني غير الرسمي خلال فترات التعليق السياسي، اعتمادًا على علاقات مؤسسية كانت قد تأسست مسبقًا، ولا سيما في حالتي تونس وليبيا.

وتُوحي مثل هذه التجارب بأن الأطر التقنية المصممة جيدًا تستطيع الحفاظ على علاقات العمل حتى حين تضيق القنوات الدبلوماسية الرسمية. كما شدّد المشاركون على أن المنصات التقنية لا يمكن أن تحل محل الدبلوماسية، لكنها قادرة على صون العلاقات وإنتاج بيانات مشتركة تصبح شديدة الأهمية عندما تسمح الظروف السياسية لاحقًا بمفاوضات أكثر جوهرية. وقد ميّز المشاركون بوضوح بين التميّز التقني والأثر الدبلوماسي، مؤكدين أن الحلول الهندسية الباهرة تفشل باستمرار ما لم تسندها أطر مؤسسية مصممة لتحقيق الاستدامة السياسية. فالثقة لا تبنى فقط على النماذج العقلانية، بل تحتاج إلى انخراط مستمر، وتراكم تدريجي في بناء الثقة، ومعالجة مشتركة لقضايا عاجلة مثل معالجة مياه الصرف الصحي والوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه.

القدرات المحلية والتملّك الإقليمي شرطان للاستدامة

تساءل المشاركون عمّا إذا كان التعاون الإقليمي حول المياه يمكن أن يكون مستدامًا ما دام يعتمد على تمويل خارجي، وخبرات خارجية، وأطر مؤسسية لا تعكس الأولويات المحلية. وقد شدّدت المناقشات على أن التعاون القادر على الصمود ينشأ من الداخل، لا عبر الفرض من الخارج. وجرى تقديم نموذج السلام الأزرق في الشرق الأوسط بوصفه مثالًا على الانتقال التدريجي نحو ملكية إقليمية أوسع، إذ انتقل من مبادرة أطلقها شركاء تنمويون في عام 2011 إلى آلية تُدار إقليميًا، تضمّ تمثيلًا من أربع دول أعضاء، وترتكز على ركيزتين عمليتين هما الحوار حول السياسات، والبحث والتعليم. كما قُدّم مركز دبلوماسية المياه في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بوصفه استجابة مؤسسية لمعضلة الاعتماد؛ فبناء القدرة البحثية المحلية يعني إعداد خبراء من أبناء المنطقة يفهمون في آن واحد التعقيدات التقنية والديناميكيات السياسية المحلية. وحين تنتج المنطقة خبراءها في الهيدرولوجيا، وتدرّب مفاوضيها، وتطوّر أطرها التنظيمية بنفسها، فإنها تقلّص دوائر الاعتماد التي تُضعف التعاون على المدى الطويل. كما اعتُبرت الأوساط الأكاديمية والدبلوماسية العلمية آليات تمهّد للتفاوض في السياقات التي تعجز فيها الدبلوماسية التقليدية، من خلال برامج البحث المشترك وإشراك الشباب، بما يخلق، بحسب وصف أحد المشاركين، «حمضًا نوويًا جديدًا للتعاون لدى الجيل القادم».

ينبغي إدماج التعاون داخل الأطر السياسية بدل السعي نحو تجاوز السيادة

برز توافق ملحوظ حول كيفية تناول مسألة السيادة في التعاون المائي العابر للحدود. فقد اعترض عدد من المشاركين على الافتراض القائل إن التعاون المائي ينبغي أن يسعى إلى تجاوز الحدود والهواجس السيادية، وذهبوا بدلًا من ذلك إلى ضرورة إدماجه داخل هذه الأطر. وقد ذُكرت محاولات تاريخية للالتفاف على مسألة السيادة، مثل مشروع ناقل البحر الأحمر - البحر الميت، بوصفها أمثلة تحذيرية. وفي المقابل، طُرحت حالتا حوضي نهري سافا والسنغال كنموذجين قام فيهما العلماء أولًا بإعداد مخططات رئيسية اعتمدتها الحكومات لاحقًا، ما أدى إلى ملكية مشتركة للمشاريع، وحلّ إشكاليات السيادة من خلال الإدماج لا التجاوز. وأكد المشاركون أن اختلال موازين القوة بين دول المنبع ودول المصب ينبغي التعامل معه مباشرة من خلال حوافز سياسية واقتصادية وغيرها من المنافع التي تجعل التعاون خيارًا مجديًا. كما استُشهد بسدّ الوحدة على الحدود الأردنية السورية مثالًا على كيف يمكن لترتيبات تقاسم المنافع، بحيث تحصل دولة على المياه وتحصل أخرى على الكهرباء، إن توائمت المصالح عبر الحدود. وفي المقابل، اعتُبرت الإجراءات العقابية محدودة الفعالية في سياق المنطقة، فيما فضّل المشاركون المقاربات القائمة على الحوافز، بما في ذلك الفرص التجارية والتكامل الاقتصادي، لجعل التعاون خيارًا جاذبًا لا مجرد التزام مفروض.

تُظهر صورة جوية التُقطت في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 أعمال إعادة إعمار الواجهة النهرية المطلة على نهر دجلة في الموصل، والتي كانت قد دُمّرت بالكامل خلال معركة 2016 - 2017 بين القوات العراقية وتنظيم الدولة الإسلامية، ويجري الآن إعادة بنائها من قبل محافظة نينوى. (تصوير: زيد العبيدي / وكالة فرانس برس)

آفاق العمل المقبلة

أكد المشاركون أن التقدم في التعاون الإقليمي حول المياه لا يسير في خط مستقيم. فما زالت هشاشة الأوضاع السياسية، وتشتت الأجندات الوطنية، والقيود الاقتصادية، عوامل تُبطئ العمل الجماعي، فيما يخلّف غياب بعض الفاعلين الأساسيين فجوات في النسيج الإقليمي. وحتى عندما تظهر أشكال من التعاون، فإنها كثيرًا ما تبقى هشة ومهددة بأولويات أخرى أو تضيع وسط دورات الأزمات المتتالية. ويتمثّل التحدي الأعمق في الانتقال من الاستجابات قصيرة الأجل إلى هياكل حوكمة عابرة للحدود أكثر رسوخًا، وتمويل مستدام، وابتكار لا يُعتمد فحسب بل يُصان محليًا أيضًا. وما يعيق ذلك ليس نقص الأفكار، بل استمرار التفتت، ومدى استعداد المنطقة لمواجهته. وتشير تجربة السلام الأزرق في الشرق الأوسط إلى أن المنصات الإقليمية المملوكة للمنطقة، والمستندة إلى القدرات المحلية، والإرادة السياسية التعاونية، والعمل التقني المشترك، يمكن أن تفتح مسارات قابلة للحياة نحو السلام والتعاون المستدامين. ويبقى السؤال الآن: هل يمكن توسيع هذه الآليات من نجاحات ثنائية إلى أطر على مستوى الأحواض، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المرونة والقدرة على التكيف مع التحولات السياسية وتقلبات التمويل؟

القسم الثالث: حوكمة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استكشفت الجلسة الثالثة من الطاولة المستديرة العقبات التي تعترض الحوكمة المتكاملة للمياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ركّز النقاش على المكوّنات الرئيسية للحوكمة الفعّالة للموارد المائية (ونهجها). كما بحث المشاركون الفرق بين مفهومَي حوكمة المياه (النظام التنظيمي) وإدارتها (التنفيذ العملي)، وناقشوا كيفيّة توسيع نطاق الحلول المحليّة لترتقي إلى مستوى الأحواض المائية الأكبر. وسلّطوا الضوء على ترابط مسائل المياه والصرف الصحي والبيئة كإطار للتخطيط المتكامل، ومهّدوا الطريق للمناقشات المعمّقة حول المواضيع والنتائج العملية التي ستليها.

تناولت الجلسة الأسئلة الرئيسية التالية:

- كيف يمكن للتعاون بين القطاعات المختلفة أنّ يعزز استدامة الموارد؟
- ما هي أنجع الاستراتيجيات لإشراك المجتمعات المحلية في إدارة المياه؟
- كيف نتجاوز مسألة السيادة للتمكّن من التعاون في إدارة موارد المياه العابرة للحدود؟

المحاور

التنسيق الأفقي مقابل العمودي

يشير التنسيق الأفقي إلى الروابط بين القطاعات المختلفة (مثل التكامل بين معالجة مياه الصرف الصحّي والزراعة)، إذا لا تزال القطاعات متشرذمة حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يمكن لكسر هذه السياسات الأفقية المعزولة، بواسطة هياكل "ناعمة" متوافقة مع مبادئ الطاقة والمياه والصرف الصحي (مثل مجلس المياه في البحرين)، أن يفتح آفاقاً جديدة للتكامل والابتكار. أمّا التنسيق العمودي، فهو يركّز على إشراك أصحاب المصلحة على امتداد التسلسل الهرمي البيروقراطي وما بعده، بدءاً من الوزارات وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني. ويتجاوز التنسيق العمودي الناجح مجرد "التشاور الشكلي" ويسعى نحو تحقيق حوكمة تشاركية حقيقية.

هياكل الحوكمة (الناعمة مقابلة الصلبة)

تتيح المؤسّسات الإقليمية الناعمة (كالمجالس واللجان مثل المجلس العربي للمياه) التبادل المرن للمعلومات دون اشتراط التنازل عن السيادة. فهي تعزّز البيئة التعاونية، لكنها لا تستطيع إنفاذ المعاهدات أو الاتفاقيات. في المقابل، تستطيع الهياكل التنظيمية الصلبة (كالوزارات والهيئات مثل الهيئة السعودية للمياه) إصدار قرارات قابلة للتنفيذ، ولكن بتكاليف رأسمالية وإدارية أعلى. وقد ناقش المشاركون متى يكون كلّ نموذج مناسباً، وكيف يمكن للترتيبات الهجينة الاستفادة من نقاط قوّة كلا النوعين من الهياكل.

تطوّر سياسات المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد عام 2011

أطلق تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ لعام 2011 ومؤتمر ترابط قطاعات المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية (WEFE Nexus) موجةً من تبنّي التكنولوجيا، بدءاً من توسيع نطاق تحلية المياه ومشاريع تحويل المياه إلى هيدروجين، وصولاً إلى المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، تأخرت الإصلاحات السياسيّة. فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رائدةً عالمياً في تحلية المياه (حيث امتلكت في وقت من الأوقات أكثر من 70% من القدرة العالمية)، في حين كانت الأطر المؤسسيّة الإقليمية التي تُنظّم موارد المياه المشتركة في المنطقة مُقيدةً بسبب الاضطرابات السياسيّة. وهذا بدوره حدّ من التكامل الإقليمي. وقد زاد الوضع سوءاً بفعل اتساع الفجوة بين الدول العربية الغنية والفقيرة، واندثار ممارسات الحفاظ على المياه المحليّة.

تُظهر هذه الصورة التي ألتقطت في 30 مارس 2023 إطلالة محطة "رأس الخير" لتحلية المياه، المملوكة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة التابعة للحكومة السعودية سابقاً (الهيئة السعودية للمياه حالياً)، على ساحل الخليج في شرق المملكة العربية السعودية. (تصوير: فايز نور الدين / وكالة فرانس برس)

المياه كنقطة انطلاق نحو إصلاح الحوكمة

يمكن تطبيق الكثير من أدوات السياسات المستخدمة في قطاع المياه في سياقات سياسية أخرى. فعلى سبيل المثال، اعتبُرت إصلاحات التسعير والاقتصاد السلوكي وإعادة تصميم الدعم كأدوات دعم للحدّ من هدر المياه والإسراف في استهلاكها. في الوقت نفسه، قد تتحوّل آليات التمويل والتقنيات الجديدة إلى تبعيات مكلفة بدلاً من تعزيز مرونة قطاع المياه. وتساءل المشاركون عمّا إذا كانت نجاحات قطاع المياه يمكن أن تؤدّي إلى إصلاحات إيجابيّة في قطاعات أخرى (مثل قطاعي الغذاء والطاقة). كما أشاروا إلى كثير من الأطر التي تحدّد معايير لقياس التقدّم في هذا القطاع، مثل:

- نهج "إمباور" لإدارة المياه
- إطار مؤشّرات إدارة المياه لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- برنامج إدارة المياه العربية التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
- تقرير "حالة المياه" الصادر عن المجلس العربي للمياه، والذي يتضمّن ما بين 30 و40 مؤشّراً لإدارة المياه.

النتائج الأساسيّة

التكامل (الأفقي) ضروري من أجل حوكمة قابلة للتوسّع في مجال المياه

تظهر تجربة دول مجلس التعاون الخليجي أنّ التجزئة والتشتّت القطاعيين يعيقان وضع ميزانية متماسكة للمياه مثلما تعيقان الحوكمة الفعّالة. ومن خلال تبني نموذج ترابط المياه والطاقة والغذاء والبيئة، تستطيع الدول مواءمة أهداف المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية ضمن أفق تخطيطي واحد. تُمكّن الهياكل الناعمة من تبادل المعلومات بسرعة دون المساس بالسيادة الوطنية، بينما تُوفر الهياكل الصلبة "القدرة التنفيذية" اللازمة للمشاريع واسعة النطاق. والخلاصة العملية هي: فكّكوا الحواجز الأفقية أولاً، ثم عزّزوا مشاركة الأطراف المعنيّة على المستويات العمودية. يمكن استنساخ المشاريع التجريبية التي تُجسّد التخطيط المشترك على المستوى الوطني إقليمياً، ما يُحوّل النجاحات المحليّة إلى نماذج حوكمة على مستوى الأحواض المائية.

يجب أن تتجاوز الحوكمة التشاركية الحقيقية (العمودية) المشاورات الشكلية

اعتبر المشاركون التكامل العمودي الحلقة المفقودة في سياسة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالآليات الحالية، مثل جمعيات مستخدمي المياه والمنتديات المجتمعية، إما غائبة أو أنها تقتصر على أدوار استشارية. ومع ذلك، تظهر مؤشّرات على التحسّن على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، يُجسّد قانون المياه السعودي الجديد إطاراً قانونياً شاملاً على الورق، مع أن تأثيره يتوقف على التنفيذ والامتثال وتمكين أصحاب المصلحة. ويتطلب ذلك إضفاء الطابع المؤسّسي على المشاركة الحقيقية من خلال التصميم المشترك للسياسات والميزانية المشتركة والمراقبة الشفّافة. ويمكن لحملات التوعية التي تستهدف الشباب أن تغيّر نظرتهم السائدة عن وفرة المياه نحو الوعي بندرتها، ممّا يعزّز التغيير السلوكي على المدى الطويل.

لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحفّز الإصلاح

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2011 طفرة في قدرات تحلية المياه والمراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي والمشاريع التجريبية لإنتاج الهيدروجين من المياه. في الوقت نفسه، شهدت المنطقة تراجعاً في ممارسات ترشيد استهلاك المياه المحلية وتفاقماً في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتهميشاً لمؤسسات الحوكمة الإقليمية. إنّ غياب تحديثات السياسات لمعالجة هذه العيوب يعني أن الابتكارات التكنولوجية غالباً ما تعمل بمعزل عن غيرها، ممّا يخلق تبعيات جديدة (مثل ارتفاع تكلفة مياه التغذية اللازمة لتحلية المياه لإنتاج الهيدروجين الأخضر). يجب أن تتضمّن الحوكمة الفعالة معايير الاستدامة الاقتصادية: من يموّل التكامل والتبنّي التكنولوجي، وكيف تؤثّر إصلاحات الأسعار على الفئات الأكثر ضعفاً، وما هي الحوافز التي توجه استثمارات القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يمكن لأدوات الاقتصاد السلوكي أن تحثّ المستخدمين على ترشيد استهلاك المياه دون إحداث تغييرات جذرية في نمط حياتهم. وتضمن مواءمة نشر التكنولوجيا مع هياكل حوكمة قوية وقابلة للتكيف أن يُترجم الابتكار إلى أنظمة مرنة بدلاً من حلول مؤقتة.

الآفاق المستقبلية

أكّدت الجلسة الثالثة على أن تحسين إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيعتمد على ركيزتين مترابطتين: كسر الحواجز الأفقيّة من خلال التخطيط المتكامل لإدارة المياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية، وبناء جسور عمودية تمنح جميع الأطراف المعنية صوتاً حقيقياً. يمكن للمؤسسات الناعمة أن تحفّز تدفّق المعلومات، بينما توفّر الهياكل الصلبة آليات الإنفاذ اللازمة لإحداث تغيير واسع النطاق. يجب أن تقترن التطورات التكنولوجية مثل تحلية المياه والذكاء الاصطناعي والهيدروجين الأخضر بإصلاحات سياساتية تضمن استمرار التمويل وتعزّز التسعير العادل وتشجّع على تغيير السلوكيات. علاوة على ذلك، لا ينبغي النظر إلى التكنولوجيا كحلّ سحري، بل يجب أن تكمّل الممارسات الجيدة القائمة. من خلال توسيع نطاق الحلول المُثبتة محلياً لتشمل مستوى الأحواض المائية، يمكن للمنطقة تحويل ندرة المياه من أزمة مستمرة إلى حافز للتعاون والسلام والتنمية المستدامة.

الخلاصة

أظهرت الطاولة المستديرة المعنونة «دبلوماسية المياه وحوكمتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» أن قضايا المياه ليست تقنية فحسب، بل سياسية كذلك. ومن هنا، يمكن للمياه أن تشكّل مدخلًا مؤثرًا لبناء الثقة وتعزيز السلام والاستقرار عبر الحدود وبين المجتمعات. كما أوضحت النقاشات أن إحراز تقدم مستدام في قضايا المياه يقتضي تجاوز النماذج الجامدة والمركزية في الدبلوماسية والحوكمة، لصالح مقاربات أكثر مرونة وتكيفًا وارتباطًا بالسياق. وحدد المشاركون آليات التعاون المرنة، مثل مبادرات البحث المشترك، والمراصد الإقليمية، ومنصات تبادل البيانات، والشبكات التقنية غير الرسمية، بوصفها أدوات بالغة الأهمية لتعزيز التعاون مع الحفاظ على القدرة على الاستجابة لتباين السياقات السياسية والبيئية. وفي الوقت نفسه، أعاد الحوار التأكيد على أهمية البناء على منجزات المؤسسات الإقليمية القائمة، والحد من الازدواجية، وضمان الاستمرارية بين المبادرات المختلفة.

ومن الموضوعات المتكررة التي برزت عبر جميع الجلسات ضرورة دمج المعارف المحلية الأصيلة ومنظورات العلوم الاجتماعية إلى جانب الابتكار التكنولوجي والخبرة الهندسية، من أجل تحقيق صمود أفضل في إدارة الموارد. كما أن النجاح يتطلب ردم الفجوة بين السياسي والتقني، وتمكين الممارسين والتقنيين، وتعزيز التعاون متعدد التخصصات. كذلك، فإن الاعتماد على التمويل الخارجي من خارج المنطقة قد يشكّل تحديًا طويل الأمد أمام الصمود، بما يستدعي تطوير نماذج تمويل مختلطة تنطلق من الواقع المحلي، مع إشراك مسؤول للقطاع الخاص.

وفي النظر إلى المرحلة المقبلة، دعا المشاركون إلى استمرار التنسيق بين الفاعلين الإقليميين، وتعزيز الاستفادة من منصات المعرفة المشتركة، مثل تلك التي طورتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، ومجلس المياه العربي، فضلًا عن استكشاف نماذج تجريبية للتعاون العابر للحدود وللدبلوماسية العلمية يمكن تكييفها مع أحواض مائية مختلفة. كما برزت الآلية الإقليمية التي تقودها مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط، والتي تستهدف العراق والأردن ولبنان وتركيا وإيران وسوريا للتنسيق بشأن قضايا المياه العابرة للحدود، بوصفها نموذجًا واعدًا يمكن الاستفادة منه في مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك، يبرز الدور الذي يضطلع جنيف واتر هب، من خلال التيسير الدبلوماسي، والدبلوماسية العلمية، وتوظيف القانون الدولي، في إتاحة مساحات حوار رصين بين الأطراف المعنية بما يسهم في الحد من تسييس قضايا المياه، وبناء الثقة، وحماية البنية التحتية المائية الأساسية خلال النزاعات. كما شدد المشاركون على أهمية المنظمات غير الحكومية، مثل مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، التي أتاح دورها الجامع نشوء مجتمعات ممارسة جديدة. وأيّدوا فكرة إنشاء «اتحاد مائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» يمنح المنظمات الإقليمية العاملة في مجال المياه صوتًا أقوى وأكثر توحيدًا. ومع التطلع إلى المحطات المقبلة، بما في ذلك الانخراط الإقليمي في المنتديات الدولية القادمة المعنية بالمياه، اختُتمت الطاولة المستديرة بالتزام مشترك بدفع مقاربات تعاونية، تراعي السياق، وتستند إلى فهم أعمق للحوكمة، من أجل النهوض بدبلوماسية المياه في المنطقة.

الملحق 1: قائمة المشاركين

أحمد حاج أسعد، مدير مركز Geo Expertise
أحمد متى ساتشي، مؤسّس ورئيس سابق، معهد المياه التركي، عضو اللجنة الإدارية، مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط
أسيل المخيمر، رئيسة مكتب التنسيق، مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط
أيمن الأزرق، مهندس أوّل للمياه الجوفية، «المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء» (كهرماء)
حسام حسين، باحث مشارك، قسم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أكسفورد
خالد أبو زيد، مدير إقليمي للبرامج الفنية، المجلس العربي للمياه
سعادة السيدة فلورنس تينغيلي ماتلي، سفيرة سويسرا لدى دولة قطر
سعادة السيد محمد أمين فارس أمين، مستشار رئيس جمهورية العراق ورئيس اللجنة الإدارية، مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط
سعد شنّاق، عالم وباحث متميّز، معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، جامعة حمد بن خليف
سياران أوكوين، مدير، مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه، عُمان
شادي عبد الله، الأمين العام، المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان
طلحة ميرزا، مدير برنامج، «إرثنا»، مؤسسة قطر
كارما إكمكجي، مستشارة وساطة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزميلة سياسات أولى، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
كارول شرفان، مديرة، «المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ» في «الإسكوا»
كارولين بيلاتون، مديرة العمليات، جنيف واتر هب
متوكل عبيدات، مدير، مركز دبلوماسية المياه، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الأردن
محمد أبو هواش، مساعد باحث أوّل، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
محمد السعيدي، أستاذ مشارك، كلية السياسات العامة، جامعة حمد بن خليفة
مروان الرقاد، المدير التنفيذي، الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه
معز علي، باحث ومحلل سياسات أول، «إرثنا، "مؤسسة قطر
مفلح العلاوين، مستشار إقليمي للتعاون في مجال المياه، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
نتاشا كارمي، مسؤولة برامج بناء السلام من خلال المياه في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، جنيف واتر هب
نادر قبّاني، مدير برنامج الحوكمة والتنمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
وليد الزباري، نائب رئيس، جمعية علوم وتقنيات المياه، وعميد كلية التربية والعلوم الإدارية والتقنية، «جامعة الخليج العربي، البحرين.
يارا زولنتالر، مسؤولة سياسية، سفارة سويسرا لدى دولة قطر
ياسمين موسى، مستشارة قانونية، وزارة الخارجية المصرية
يانينا غاودر، مستشارة لشؤون المناخ والصحافة والسياسة، سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى دولة قطر

الملحق 2: جدول أعمال الطاولة المستديرة

اليوم الأول: دبلوماسية المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجلسة الافتتاحية

- الكلمة الافتتاحية (10 دقائق).
- التعريف بالمشاركين (10 دقائق).
- عرض عام لأهداف الطاولة المستديرة وهيكل الجلسات (10–15 دقيقة).
- فقرة نقاش وأسئلة وأجوبة (10–15 دقيقة).

الجلسة الأولى: المياه وبناء السلام، والنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ركّزت الجلسة على الدور المحتمل للمياه كأداة داعمة للعمليات السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات وبناء السلام: كيف يمكن توظيف المياه لتعزيز العلاقات السلمية في المنطقة؟ كيف يمكن تقاسم المياه وحمايتها بما يخدم السلام؟ كيف وُظّفت الموارد المائية في دعم الاستقرار الإقليمي وما هي الدروس التي يمكن البناء عليها لاعتماد نهج مشابه في المنطقة؟

مديرة الجلسة:
ناتاشا كارمي، مديرة أولى لبرنامج المياه والسلام، جنيف واتر هب

المتحدّثون:
د. ياسمين موسى، مستشارة، وزارة الخارجية المصرية
د. كارولين بيلاتون، مديرة العمليات، جنيف واتر هب
د. شادي عبد الله، الأمين العام، المجلس الوطني للبحوث العلمية، لبنان

- ملاحظة: تضمنت هذه الجلسة مجموعات نقاش فرعية.

الجلسة الثانية: آفاق دبلوماسية المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ركّزت هذه الجلسة على تطوّرات دبلوماسية المياه في المنطقة: ما العوامل الرئيسية التي تدفع نحو تحقيق نتائج إيجابية في دبلوماسية المياه؟ كيف يمكن معالجة انعدام الثقة المزمن بين الدول في ما خصّ القضايا المائية؟ كيف يمكن تجاوز الحدود الاستعمارية التي فاقمت من حدّة التوترات المرتبطة بالمياه؟

مديرة الجلسة:
أسيل المخيمر، رئيسة مكتب التنسيق، مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط

المتحدثون:
مفلح العلاوين، مستشار إقليمي في مجال المياه، «الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
أحمد متى ساتشي، مؤسّس ورئيس سابق، المعهد التركي للمياه، وعضو اللجنة الإدارية، مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط
متوكل عبيدات، مدير، مركز دبلوماسية المياه

- ملاحظة: تخلّل الجلسة انعقاد مجموعات فرعية

اليوم الثاني: تحدّي حوكمة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجلسة الثالثة: دراسات حالة في حوكمة المياه من المنطقة

تناولت الجلسة الخصوصيات التي تميّز أحواض الأنهار في المنطقة، إلى جانب أحدث الجهود الرامية لإرساء أطر حوكمة أكثر فاعلية والحلول الكفيلة بتحسين التنسيق متعدّد الأطراف على مستوى الأحواض: كيف يمكن للتعاون بين القطاعات المختلفة مثل الزراعة والطاقة والتخطيط الحضري، أن يعزّز استدامة الموارد المائية؟ ما الإستراتيجيات الأكثر فاعلية لإشراك المجتمعات في حوكمة المياه؟ وكيف يمكن تجاوز إشكالية السيادة بما يتيح بناء نماذج تعاونية لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود؟

مدير الجلسة:
محمد أبو هواش، مساعد باحث أول، برنامج الحوكمة والتنمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

المتحدثّون:
وليد الزباري، نائب رئيس، جمعية علوم وتقنيات المياه، وعميد كلية التربية والعلوم الإدارية والتقنية، جامعة الخليج العربي
محمد السعيدي، أستاذ مشارك، جامعة حمد بن خليفة

الجلسة الرابعة: الخطوات التالية ومقترحات السياسات

أتاحت هذه الجلسة مساحة مفتوحة للمشاركين لعرض ملاحظاتهم الختامية وانطباعاتهم حول القضايا والموضوعات التي تمت مناقشتها، واقتراح الخطوات التالية للمجموعة، إلى جانب الإشارة إلى أي ثغرات برزت خلال النقاش.

مدير الجلسة:
نادر قبّاني، مدير برنامج الحوكمة والتنمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

حول الجهّات المنظمة

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية:
مؤسسة بحثية مستقلّة وغير ربحية تتخذ من الدوحة مقراً لها، وتُعنى بإجراء أبحاث مرتبطة بالسياسات العامة، وتنظيم الاجتماعات والحوارات، والانخراط مع صنّاع القرار حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية-الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط:
مبادرة إقليمية غير حكومية تُعدّ الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، وتهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات في قضايا المياه من خلال الحوار والبحث والتعليم وتطوير آليات مبتكرة للحدّ من النزاعات.

جنيف واتر هب:
مركز تميّز مشترك بين جامعة جنيف ومعهد جنيف للدراسات العليا، يهدف إلى تعزيز توظيف المياه في الجهود الإنسانية والتنموية ومسارات بناء السلام. ينشط المركز عند تقاطع المعرفة العلمية وصنع السياسات، بما يسهم في تعزيز تقاسم الموارد المائية وحمايتها دعماً للسلام.

نُظّمت هذه الطاولة المستديرة بدعم من سفارة سويسرا في الدوحة، قطر.